الدستور

احترام حقوق الملكية الخاصة * د. ابراهيم سيف

الدستور - الأربعاء 2007/6/6

اليافطات المعلقة في الشميساني على بعض البنايات التابعة لمجموعة طلال ابوغزالة تعبرعن ازمة بين المجموعة وبين أمانة عمان والأطراف الأخرى المنخرطة في مشروع تطوير العبدلي ، ولن نتطرق الى التفاصيل الفنية في القضية المنظورة أمام القضاء والتي يفترض أن يتخذ مجلس الوزراء قرارا بشأنها ، وما يهمنا هو العنوان العريض للأزمة والذي يتعلق بحقوق الملكية الخاصة ومبدأ المنفعة العامة.

في قانون أمانة عمان الكبرى هناك نص قانوني يسمح بإستملاك قطع أراض خاصة لغايات المنفعة العامة ، والأدهى من ذلك أن من حق الأمانة بعد إستملاك تلك المساحات إعادة تغيير غايات الاستملاك مما يجعل القانون جائرا ويتعارض مع بعض المبادئ الدستورية التي تنص على اعتبار الملكية الخاصة مسألة مقدسة لا يجوز المساس بها. كذلك فإن القانون - كغيره من القوانين - لا يعرف ما هي المنفعة العامة واين تقف حدودها مما يمنح الامانة والمشرع الحق في تفسير النص القانوني وتوسيعه أو تضييقه ، وحتى الآن لم نسمع عن اساءة لاستخدام القانون لكن وجوده يظل مصدر تهديد وقد يمهد لاساءة الاستخدام.

وعودة الى موضوع القضية ، فإن مشروع تطوير العبدلي يعتبر مشروعا خاصا يساهم به مستثمرون محليون وعرب ، والمخططات التي وضعت له قبل سنوات كان يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم على الارض ، والحديث عن توسيع الشوراع التي تعني إزالة بعض البنايات كان يجب أن تكون جزءا من المخطط الأصلي ، إذ لا يجوز وضع المخطط والترويج له قبل أخذ الحقائق القائمة على الأرض بعين الإعتبار ، فهل يجوز مثلا أن يأخذ شارع ما اتجاها معينا قبل نيل الموافقات اللازمة لذلك من أصحاب الملكية الخاصة: أم أن وجود هكذا قانون سهل رسم المخططات حسب اهواء اصحاب المشروع؟ وهذه ليست المرة الأولى التي سيمر بها شارع من منطقة تتطلب تفعيل بعض القوانين الصارمة ، إذ كان هناك شارع الاردن الذي اخترق مناطق شعبية مزدحمة ، ورغم الصعوبات إلا أن النهج التشاوري الذي اتبعه أمين عمان في حينها الدكتور ممدوح العبادي لم يخلق ازمة ولم نسمع عن أحد زار المحكمة رغم تشابه الحالتين ، فلماذا لا يتم اللجوء الى ذات الأسلوب بدلا من تفعيل بعض النصوص القانونية التي يعرف الجميع أنها وضعت للتعامل مع الحالات الصعبة؟

وهذا يعني أن على الطرفين تحكيم العقل للخروج بحل لائق لهذه القضية التي تتعدى حدود شارع وبناية الى مسالة بديهية تتعلق بإحترام حقوق الملكية الخاصة.